

حوصلة لفعاليات اليوم دراسي حول " صندوق جودة العدالة"

نظّم مجلس نواب الشعب صباح اليوم الخميس 26 نوفمبر 2020 بمبادرة من مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع السلطة القضائية والهيئات الدستورية يوما دراسيا حول " صندوق جودة العدالة"، وذلك بحضور رئيس لجنة التشريع العام وعدد من النواب وممثلين عن كل من جمعية ونقابة القضاة واتحاد القضاة الإداريين والماليين الى جانب ممثلين عن المجلس الأعلى للقضاء العدلي والاداري والمالي وممثلين عن عمادة المحامين وعدول الاشهاد..

وإثر الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس نواب الشعب تواصلت أشغال اليوم الدراسي حيث شدد السيد مبروك كرشيد مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع السلطة القضائية والهيئات الدستورية في انطلاق الحصّة الأولى أن الهدف الرئيسي من هذا اللقاء هو صياغة مخرجات والتوصّل الى فكرة موحدة من كافة الأطراف المتدخلة في القطاع حول أهمية مشروع صندوق جودة العدالة من حيث مصادر واليات تمويله و سلطة اشرافه .

كما أشار الى محدودية الإمكانيات المرصودة لإصلاح المرفق القضائي واعتبر أن توفير أسباب نجاح عمله يقع على كاهل جميع السلطات والأطراف المتدخلة في القطاع. وبين انفتاح السلطة التشريعية على كافة الآراء والمقترحات التي تساعد على إقرار إصلاحات عميقة وجذرية للنهوض بالمنظومة القضائية.

بدوره تطرق السيد نجم الدين بن سالم رئيس لجنة التشريع العام الى تردّي ظروف عمل سلك القضاة والمحامين معتبرا ان هذه الإشكاليات تهم المهنيين والراي العام باعتبار ان الإصلاحات الجذرية ستشمل على حد سواء القضاة والمحامين والمتقاضين. كما أشار الى عدم تفاعل السلطة التنفيذية مع هذا اليوم الدراسي الذي تزامن مع الإضرابات والاحتجاجات التي تسود السلك القضائي هذه الأيام ومدى تأثيره على مصالح المتقاضين .

واستهل الحصّة الأولى من المداخلات السيد أنس الحمايدي رئيس جمعية القضاة التونسيين الذي بين أن مقترح صندوق جودة العدالة تقدمت به الجمعية منذ سنة 2014 بالتشارك مع العائلة القضائية الموسعة ، وان هذا الصندوق سيأهم في النهوض بمرفق العدالة معتبرا أن وضعية العدالة اليوم تتطلب تضافر الجهود بين مختلف الأطراف والسلط المتداخلة لانقاذها.

وقدمت نائبة رئيس الجمعية عرضا عن ركائز وأسس واهداف مشروع "صندوق جودة العدالة" بينت فيه ان أسس الصندوق تستجيب للمعايير الدولية التي تنص على أن استقلالية السلطة القضائية ترتبط ارتباطا وثيقا بتوفير الموارد الكافية التي تمكنها من القيام بمهامها بطريقة سليمة إضافة الى ضرورة مشاركة السلطة القضائية في تحديد الميزانية . وأشارت الى المخاطر التي تؤدي الى تهميش العدالة وما ينجر عن ذلك من احتقان يتسبب في تردّي الخدمة داخل هذا المرفق الأساسي والحيوي في الدولة .

كما أتى العرض على مسؤولية مجلس نواب الشعب في اصلاح منظومة العدالة وتأثير تأخير مسار الإصلاح على حسن سير القضاء وتبعاته على الأوضاع العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالبلاد. وتطرق من جهة أخرى الى بعض تفاصيل تمويل الصندوق ومساهمة السلطة التنفيذية في ذلك من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 الى جانب دور صندوق جودة العدالة في إضفاء مبدا التمييز الإيجابي الوارد في الفصل 12 من الدستور.

وقدمت السيدة هالة ادريس ممثلة نقابة القضاة مداخلة أشارت خلالها الى تردّي الظروف المادية واللوجستية والبشرية التي يعاني منها المرفق القضائي، معتبرة أن صندوق جودة العدالة هي احدى خطط إصلاح المحاكم بما يساهم في تسيير عمل المرفق. واعتبرت أن اسقاط فصل "صندوق جودة الحياة" من مشروع قانون المالية لسنة 2020 يعد مزيد تأخير لمسار اصلاح العدالة ويجب تدارك ذلك في مشروع قانون المالية لسنة 2021. اضافة الى أن تأخير المصادقة على هذا المشروع حرم الدولة موارد مالية إضافية خاصة .

وفي نفس الاطار أبرز ممثل اتحاد القضاة الإداريين السيد وليد الهلالي أهمية انشاء هذا الصندوق والمصادقة عليه باعتباره سيساهم بشكل جذري في تعصير ورقمنة إدارة المحاكم معتبرا أن جودة العدالة تحمل في طياتها النجاعة والسرعة والاستقلالية وهي أهداف يجب العمل عليها. كما أشار الى ضرورة مراجعة التشريعات والنصوص القانونية التي لم تعد تتماشى مع مقتضيات عمل المنظومة القضائية وخاصة مع ما جاء به دستور 2014 بخصوص تطوير مرفق القضاء الإداري. وأضافت ممثلة اتحاد القضاة الماليين السيدة فاطمة قرط أن بعث صندوق جودة العدالة سيساهم بشكل جدي في تحسين سير السلطة القضائية شريطة ان يتم توفير الوسائل والاليات التي ستضمن فاعلية و نجاعة هذا الصندوق في تحقيق جودة العدالة .

ومن جهته قدم السيد يوسف بوزاخري رئيس المجلس الأعلى للقضاء مداخلة أبرز فيها أهمية دعم ميزانية العدالة ودور ذلك في حسن سير المرفق القضائي بما يضمن محاكمات عادلة تحافظ على حقوق الانسان. ويّين أن تحقيق جودة العدالة يرتبط ارتباطا وثيقا بتعصير وتطوير أساليب العمل القضائي وتوفير منظومات إحصائية ودراسات لتقييم سير عمل المرفق القضائي واعتبر أن هذا اللقاء بين مختلف الفاعلين في المجال القضائي يمثل فرصة أمام مجلس نواب الشعب وكافة السلطات المعنية لتكريس الرغبة الحقيقية في النهوض بالمحاكم وسير عمل السلطة القضائية حسب ما كرسه الدستور في الفصل 3 .

من جانبها اعتبرت رئيس مجلس القضاء العدلي السيدة مليكة مزابي أن العدالة الجيدة هي المرتكز الأساسي لضمان حماية حقوق الانسان مشيرة الى بعض الاتفاقيات والنصوص القانونية الدولية التي نصت على ضرورة توفير كل الإمكانيات والظروف الملائمة لحسن تسيير المنظومة القضائية . كما ابرزت اليات ومصادر تمويل الصندوق معتبرة أن تمرير فصل صندوق جودة العدالة هو ضرورة قصوى في قانون المالية لسنة 2021 وهو الحل الأمثل لإنقاذ المرفق القضائي.

وفي نفس الاطار قدم السيد عبد السلام مهدي قريصيعة رئيس مجلس القضاء الإداري مداخلة أبرز خلالها أهمية الترفيع من ميزانية السلطة القضائية من 7 بالمائة الى 15 بالمائة لمواجهة التحديات التي تواجهها المنظومة بمختلف أنواعها، وأشار الى الدور الذي لعبته المنظمات الدولية في مساندة تونس لتطوير عمل السلطة القضائية لا سيما على المستوى اللوجستي. وبين الأهمية التي يوليها ممثلو الهيكل المهنية لمثل هذه اللقاءات التي بادريها مجلس نواب الشعب معتبرا انها ستساهم في تقريب وجهات النظر والوصول بحلول عملية تضمن نجاعة ومردودية العمل القضائي .

وقدّم السيد نجيب القطاري رئيس مجلس القضاء المالي ورئيس محكمة المحاسبات مداخلة اعتبر خلالها ان "صندوق جودة العدالة" سينقذ العدالة من الاحتضار "مشيرا الى الظروف المتردية التي تعمل فيها محكمة المحاسبات، داعيا السلطة التنفيذية الى تحمّل مسؤولياتها وضرورة إقامة مجمع قضائي بمختلف الاختصاصات يسهل عمل القضاة ويضمن نجاعة المرفق القضائي بصفة عامة.

وعبر عن انخراطه التام في مسار انشاء «صندوق جودة العدالة» معتبرا أنه سيكون الية دعم ومساندة للعمل القضائي .

و أبرز السيد إبراهيم بودريالة عميد المحامين خلال اختتام الحصة الثالثة من اليوم الدراسي أهمية مبادرة مجلس نواب الشعب في تجميع الفاعلين في المنظومة القضائية معتبرا انه بداية الخلاص للمكبلات التي تعيق عمل العدالة. وأكد ان مهنة المحاماة هي شريكة فعلية في إقامة العدل وليست مت دخلا في المؤسسة القضائية . كما طرح العديد من الاستفسارات والتساؤلات التي تخص قطاع المحاماة في علاقة بصندوق جودة العدالة . وطالب السلطة التنفيذية بإبداء رأيها في هذا المشروع معتبرا أن هناك بعض التنازع في المهام بين وزارة العدل وهذا الصندوق. واستنكر عدم تشريك ممثلي المحامين في صياغة مبادئ واهداف هذا المشروع، معتبرا أنه يمكن تدارك هذا الامر بعقد جلسات حوار ولقاءات تقرب وجهات النظر حول أهمية هذا الصندوق. وأعلن عن اعتزام الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين عقد ندوة وطنية يشارك فيها كافة الفاعلين حول "مرفق العدالة بين الموجود والمنشود".

واعتبر المحامي الاستاذ عمر السعداوي أن مبدا احداث الصناديق هو استثناء ويجب ان يكون لمهمة محددة، وان الصندوق لا يجب ان يحل محل ميزانية العدالة معتبرا أن هناك العديد من الإشكاليات القانونية حول مهام الصندوق وبرامجه واعتماداته . وأشار الى ما أسماها تنازع في الاختصاصات بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، داعيا الى ضرورة القيام بالإحصائيات اللازمة لضبط النقائص والعمل وفق مسار إصلاحي شامل لمرفق العدالة.

من جانبه ثمن السيد سمير لشهب عميد عدول التنفيذ مبادرة مجلس نواب الشعب وتجميع كافة المتدخلين في المنظومة القضائية والتحاور للخروج بأراء وتوصيات موحدة حول اصلاح المرفق القضائي واليات ذلك. وأشار الى أهمية تحديد المفاهيم لإزالة كل اللبس الذي يمكن ان يعيق المصادقة على هذا المشروع الإصلاحي باعتبار ان العدالة هي منظومة متكاملة تهم العديد من الفاعلين من المحامي الة القاضي الى المتقاضي والراي العام. كما بين اهتمامه بمعرفة بعض الجزئيات التي تهم اهداف الصندوق معتبرا ان مسالة اصلاح المنظومة القضائية هي أعمق من مسالة احداث صندوق خاص . وبين انه يجب ان يكون هذا الصندوق الية لدعم البرنامج الإصلاحي باعتبار أن العدالة هي قوام الديمقراطية.

وفي تفاعلهم مع ما تمّ تقديمه اعتبر النواب الحاضرون أن مسألة تطوير وتعصير عمل المنظومة القضائية يعد من الأولويات التي يجب العمل عليها بما يضمن نجاعة العمل وتحقيق محاكمة عادلة تضمن الحفاظ على حقوق الانسان.

كما طرح البعض أهمية تشريك كافة الفاعلين في المنظومة القضائية للخروج بمشروع موحد يتضمن كل المقترحات بما يضمن المصادقة عليه وحسن تنزيله على أرض الواقع.

واعتبر بعض النواب أن جودة المنظومة القضائية هي مسألة تهم الجميع وهي مسألة وطنية مؤكداً أن طرح الموضوع لا يجب ان يقتصر على اصلاح البنية التحتية للمحاكم وبعض الإشكاليات اللوجستية ومسار الإصلاح بل يجب ان يكون في العمق .